

## تحويل «كل» بور سعيد إلى منطقة حرة قواعد خاصة «مرنة» تحكم وضعها الجديد

يتم الان اعداد مشروع قانون بتحويل مدينة بور سعيد كلها الى منطقة حرة ، وستضيق الى المدينة مساحة ٢٠ كيلومترا على الطريق بينها وبين دمياط . وبتضمن المشروع قواعد خاصة باسلوب الحياة الجديدة للمدينة من حيث المهامات التقنية والمالية والاستيرادية ، واعطا المدينة طابع المناطق الحرة ومراعاة اقصى درجات المرونة وسرعة التحرك .

صرح بذلك الدكتور طاهر أمين وزير التعاون الاقتصادي والدولي ، وأضاف ان وزارة التعمير تتولى حاليا وضخ الخطوات التي تكفل تحويل المدينة الى منطقة حرة ، وأن مصر نلتقت ٤٤ مشروع من المستثمرين العرب والاجانب للتنفيذ في منطقة بور سعيد الحرة .

وقال الوزير ان الخطة الخمسية التي يجري الان اعداد تصور عام لها سيراعي في استثماراتها أن يساهم أمن المال العربي والاجنبي بقسط وافر في تنفيذ مشروعاتها بجانب مساهمة القطاع العام ، أما المشروعات الاستشارية في المناطق الحرة فستكون موجهة أساسا لتصدير وسنضع ضوابط خاصة بالتفويق بين هذه المشروعات وطاقة المرافق العامة المتاحة مثل الكهرباء وامكانيات الموارد والعمالة المدرية . وقال اتنا بصدد اعداد خطة قومية للتدريب بتوفر احتياجاتها من العمالة المدرية للخمس سنوات العشر القادمة .

وقال وزير التعاون الاقتصادي ان الاستثمارات العربية التي تم اقرارها مع الدول العربية الشقيقة بلغت ٢٤٤ مليون دولار منها ١٣٤٨ مليون دولار من الكويت و١٠٢ مليون دولار من قطر و١٥٨ مليون من الامارات العربية و٥٢٥ مليون من السعودية .